

تونس في 9 جوان 2000

منشور عدد 47/2000

-

الموضوع : حول الملفات التأديبية للأعوان التابعين لوزارة الصحة العمومية .

-

وبعد، فقد لفت نظري من خلال الملفات التأديبية الواردة على الإدارة المركزية أن هناك إخلال ببعض الإجراءات الشكلية خاصة منها المتعلقة بالإيقاف عن العمل . ويجدر التذكير في هذا الصدد أن الإيقاف عن العمل لا يمثل عقوبة تأديبية وإنما هو إجراء تحفظي ومنفصل عن العقوبة التأديبية التي قد تسلط على العون من أجل نفس الخطأ، ولهذا السبب أحاطه المشرع بقواعد إجرائية خاصة.

فقد اقتضت أحكام الفقرة الثالثة من الفصل 56 من النظام الأساسي للوظيفة العمومية وجوب دعوة مجلس التأديب للانعقاد في أجل شهر من تاريخ إيقاف العون محلّ التتبع، كما أوجبت نفس الفقرة على ضرورة تسوية الوضعية الإدارية للمعني بالأمر في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ الإيقاف عن العمل .

ولذا ، فإن كل إخلال بالإجراءات المذكورة يجعل القرار التأديبي المزمع اتخاذه عرضة للطعن فيه بالإلغاء لدى القضاء الإداري.

ولذا، فإنني أدعوكم إلى تطبيق هذه الإجراءات تطبيقا سليما والحرص على موافاة المصالح المختصة بالإدارة المركزية بالملفات التأديبية للأعوان الموقوفين عن العمل في الأجل القانونية .

وزير الصحة العمومية

وزير الصحة العمومية

الإمضاء: الدكتور الهادي مهني

المرسل إليهم السادة :

- أعضاء الديوان .

- المديرين العامين والمديرين وكواهي المديرين
ورؤساء المصالح بالإدارة المركزية .

- المديرين الجهويين للصحة العمومية ،

- المديرين العامين للمؤسسات العمومية للصحة ،

- مديري المستشفيات الجهوية والمحلية .

للتفويض